

## نظرات لغويّة في ضوء القرآن وتقراراته

بقلم/ الدكتور عبد الناصر إسماعيل عسّاف

( قسم اللغة العربية بالكلية )

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

فلم يؤت أحدٌ من البشر غير الأنبياء ما أوتي النبيون من العصمة ، ولا أوتي علمٌ من علوم البشر التي يخوضون فيها تلك العصمة ؛ وما كان ذلك للأصول والقوانين والأحكام والأقوال التي ينتهون إليها .

ومن أولئك : علماء العربية والباحثون فيها ، فليس لأحدٍ منهم عصمة الوحي ، ولا لما يقرره من قواعد وأصول وأحكام وآراء .

وما يكون له قوة العلم وصحته ودليله ، مما ينتهي إليه أولئك ، لا ينبني عليه وجوب الاعتقاد بأن كل ما يقرره علماء العربية وينتهون إليه له حظ من العصمة وسحر اليقين؛ أو أن كل ما يُبنى في فنون العربية وعلومها ، أو ما يُستنبط من قواعد وآراء له نصيب من الطمأنينة التي تُلقى على القلب برد اليقين .

والنظر والمراجعة والتدبّر ومعاودة النظر والاستقراء مما يقود المرء إلى أن ما يحمي أقوال العلماء والباحثين وآراءهم أحياناً من طمأنينة ويقين ليس ظلاً ممتداً ونعياً مقيماً لا ينقطع ؛ لأنها مما ينفذ إليها أحياناً الضلالة والزلل ، وتتناهبها رياح الشك ، وتتعاورها حرارة السؤال ، لما يتغلغل فيها ، ويصيبها من اختلاف ، ويأتيها من باطل ، عن سهو أو هوى أو عجلة أو قلة تحقق وتدبّر واستقراء .

وذلك ما يمكن أن يهتدي إليه ، ويبينه ، ويكشف عنه المختصون الذين أوتوا حظاً من العلم والنظر ، وهُدوا إلى أسبابه وبيئاته .

العدد الرابع ، عام ١٤٢٤هـ \_\_\_\_\_ حولية كلية المعلمين في أبها

والنقد العلمي النزيه ، القائم على عدلٍ وعلمٍ وبصيرة ، بما يقوم عليه ويفضي إليه من تنخلٍ وتمحيص ، قطعةً من العلم ، وجوهراً نفيساً في أصوله ومنهجه ، خالطه علماء الأمة ، فما كاد يفارقهم ، وما كادوا يفارقونه ، وهم يسعون إلى الحق ، ويتوخّون الحقيقة ، وينصحون للأمة ، فكان الأكفاء منهم يحرصون أيما حرص على "بيان رجحان ما كان راجحاً ، وتضعيف ما كان ضعيفاً ، وتزييف ما كان زائفاً ، والمبالغة في تغليب قائله ، ولو كان من الأكابر ، للتحذير من الاغترار به" (١) .

قال أحمد رزوق (ت ٨٩٩هـ): "العلماء مصدّقون فيما ينقلون لأنه موكول لأمانتهم ، مبحوث معهم فيما يقولون لأنه نتيجة عقولهم ، والعصمة غير ثابتة لهم ، فلزم التبصّر طلباً للتحقيق ، لا اعتراضاً على القائل والناقل . ثم إن أتى المتأخر بما لم يُسبق إليه فهو على رتبته ، ولا يلزم القدح في المتقدم ولا إساءة الأدب معه" (٢) .

وقد كان من أمري في أزمنة مختلفة إذا قرأت في مؤلفات علماء العربية المتقدمين والمتأخرين والمحدثين ، أو طالعت أبحاث الباحثين ، أن أنظر فيما أقرأ وأطالع متدبراً ، وألوذ في ذلك بما يجب من التحقّق والتنخّل والمراجعة . ومن ذلك مثلاً ما كان من نظري في المسائل الخمس الآتية التي نظرت فيها وتحققت في ضوء القرآن الكريم وقراءاته :

### إثبات ألف " أنا " وصلاً :

" أنا " ضمير رفع منفصل معروف . قال البصريون : أصل "أنا" "أن" ، والألف الأخيرة لبيان الحركة في الوقف . أما الكوفيون فعلى أن "أنا" هو حوئية كلية المعلمين في أبها \_\_\_\_\_ العدد الرابع ، عام ١٤٢٤هـ

الضمير بما فيه الألف ، واختاره ابن مالك . و "أن" بسكون النون لغة (لهجة) حكاها قطرب ، وعُزيت إلى بعض العرب . ولغة أهل الحجاز في الوصل "أن" بحذف الألف ، وبإثباتها وقفاً . وحكى الفراء عن قضاة "آن" ولغة تميم "أنا" بإثبات الألف وصلأ ووقفاً<sup>(٣)</sup> .

ونصّ كثير من العلماء والباحثين على أن الألف الأخيرة في هذا الضمير يجب أن تسقط في درج الكلام ، وأن إثباتها ضعيف ليس بفصيح ، ولا يكون إلا في لغة رديئة أو شاذة خارجة عن القياس ، أو في ضرورة الشعر<sup>(٤)</sup> كما قال حميد بن بحدل<sup>(٥)</sup> :

أنا شيخ العشيرة فاعرفوني حميداً قد تدرّيت السنا ما  
وقال الأعشى<sup>(٦)</sup> :

فما أنا أم ما انتحالي القوا ف بعد المشيب كفى ذاك عارا  
وهذا المذهب مما لا ينبغي الاطمئنان إليه والاعتماد عليه ؛ لأن الضعف على التحقيق والتحصيص يتناهبه من جهاته جميعاً ، والنقد يفتت بنيته من وجوه:  
١- إثبات ألف "أنا" وصلأ لغة تميم ، وروى النحاس عن الفراء أنه لغة بعض بني قيس وربيعة<sup>(٧)</sup> . وما كان من الكلام على لغة من لغات العرب دون لغة الحجاز لا يُستدل بحاله تلك على رداءته أو ضعفه وشذوذه ، ونفي الفصاحة عنه؛ فكم من لغة كانت خلاف لغة الحجاز عدت فصيحة ، استعملها الفصحاء ، واستساغها العلماء ، وأنزلت منزلتها ! ومعظم ما جاء عن بني تميم وقيس من هذا الباب ؛ لأنّ "الذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم :

العدد الرابع ، عام ١٤٢٤هـ - حوئية كلية المعلمين في أبها

قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ... " (٨) .

وقد صرّح بعض العلماء بفصاحة ما جرت عليه تميم من إثبات ألف "أنا" وصلأً . قال أبو حيان : "إذا حملنا ذلك على لغة تميم كان فصيحاً" (٩) .

٢- كان إثبات ألف "أنا" وصلأً في الشعر من الكثرة بحيث ينبغي التحفظ من وصفه بالضرورة . ومما جاء من هذا الباب - وليس المقام مقام حصر واستقصاء- قول العُدَيْل بن الفرخ (١٠) :

أنا عدلُ الظلام لمن يغاني      أنا العدلُ المبينُ فاعرفوني  
وقول أبي النجم العجلي (١١) :

أنا أبو النجم وشعري شعري

وقول أمية (١٢) :

وسمّيتي باسم المفند رأيه      وقلتَ ولم تصدقَ أنا منك أفضلُ  
ولعلّ النظر الصحيح يقتضي ألا نبعد من الكلام كلّ ما ورد في شعر وندرته، خاصة ما كان في الشعر كثيراً، وعضده بعض الكلام . قال النحاس :  
"إن بعض أهل النظر يقول: كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام؛ لأن الشعر كلام العرب، فكيف نتحكّم في كلامها، ونجعل الشعر خارجاً عنه؟" (١٣) .

٣- إثبات ألف "أنا" في الوصل مما وردت به قراءة نافع من طرقها جميعاً أو من بعضها في بضع عشرة آية .

قال ابن القاصح (ت ٨٠١ هـ) : "نافع مد النون من "أنا" في الوصل إذا وقع بعدها همزة مضمومة وهما موضعان: بالبقرة [ ٢٥٨ : ٢ ] ﴿أنا أحيي وأميت﴾،

حولية كلية المعلمين في أبها \_\_\_\_\_ العدد الرابع ، عام ١٤٢٤ هـ

وبيوسف [١٢ : ٤٥] ﴿أنا أنبئكم بتأويله﴾ ؛ أو مفتوحة، وهو عشرة مواضع: ﴿وأنا أول المسلمين﴾ بالأنعام [٦ : ١٦٣]، و ﴿أنا أول المؤمنين﴾ بالأعراف [٧ : ١٤٣]، و ﴿أنا أخوك﴾ بيوسف [١٢ : ٦٩]، و ﴿أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً﴾، و ﴿أنا أقل﴾ بالكهف [١٨ : ٣٩ و ٣٤]، و ﴿أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك﴾، و ﴿أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك﴾ بالنمل [٢٧ : ٤٠ و ٣٩]، و ﴿أنا أدعوكم﴾ بغافر [٤٠ : ٤٢]، و ﴿فأنا أول العابدين﴾ بالزخرف [٤٣ : ٨١]، و ﴿أنا أعلم﴾ بالامتحان [٦٠ : ١]، فتعين للباقيين القراءة بالقصر ... قالون مدّاً أيضاً مع الهمزة المكسورة ، وهو ثلاثة مواضع : ﴿إن أنا الإنذير وبشير لقوم يؤمنون﴾ بالأعراف [٧ : ١٨٨]، و ﴿إن أنا الإنذير مبين﴾ بالشعراء [٢٦ : ١١٥]، و ﴿ما أنا إلا نذير مبين﴾ بالأحقاف [٤٦ : ٩]، وقرأ الباقيون بالقصر<sup>(١٤)</sup>.

ولم يختلف القراء في حذفها إذا لم تلقها همزة إلا في قوله تعالى : ﴿لكنها هو الله ربّي﴾ بالكهف [١٨ : ٣٨] ، إذ قرأها بإثبات الهمزة وصلّاً ووقفاً ابن عامر ، وأبو عمرو في رواية ، والنافع في رواية المسيبي<sup>(١٥)</sup> .

فإذا جاء إثبات الألف في "أنا" وصلّاً فيما انتهى إلينا من المتواتر قراءة مسموعة من أفصح العرب بإجماع نبينا محمد ﷺ ، ومن أصحابه، ومن بعدهم، أفيكون من الصحة في شيء أن يُنعت ذلك - أعني إثبات الألف في "أنا" وصلّاً - برداءة أو ضعف أو شدوذ ، أو أن تُنفى عنه الفصاحة ؟

على أن من العجب أن يكون في الناس من يتّهم قراءة نافع. قال النحاس : "لا وجه لها"<sup>(١٦)</sup> . قال أبو حيان : "والأحسن أن تُجعل قراءة نافع على لغة بني تميم ... فإذا حملنا ذلك على لغة بني تميم كان فصيحاً"<sup>(١٧)</sup> .

وإن لمن العجب أيضاً أن تجد في الناس من يجترئ على قراءة ابن عامر ومن معه. قال الطبري: "إن ذلك، وإن كان مما يُنطق به في ضرورة الشعر، فليس ذلك بالفصيح من الكلام" (١٨). وذكر النحاس عن أبي حاتم أن إثبات الألف في ﴿لَكُنَّا﴾. وصلاً لحن (١٩).

و أجدني هاهنا أقول كما قال أبو حيان في جنب من لحن قراءة أخرى لابن عامر، قال: "ثم هي قراءة ابن عامر، وهو رجل لم يكن ليلحن، فالقول بأنها لحن من أكبر الخطأ المؤثم الذي يجزّ قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى" (٢٠).

وقال أبو إسحاق الزجاج: "فأما ﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ فهو الجيد بإثبات الألف، لأن الهزمة قد حذفت من "أنا"، فصار إثبات الألف عوضاً من الهزمة" (٢١). وهذا كله عندي مما يدفع دفعا إلى الاعتقاد بصحة إثبات ألف "أنا" في درج الكلام، وفصاحته، والعدول عن نعتة بما يعيبه، أو عن تأويله، والله أعلم.

### \* إثبات عائد الاسم الموصول إذا كان متصلاً منصوباً :

لا بد للاسم الموصول من صلة ينبغي أن تكون جملة خبرية، ويغني عنها شبه الجملة "ظرف أو جار ومجرور مع فعل وفاعل"؛ ولا بد في الصلة من ضمير عائد إلى الموصول، منصوب أو مجرور أو مرفوع. فإذا كان الضمير منصوباً متصلاً في محل نصب مفعول، جاز حذفه وإثباته، تقول: جاء الذي أكرم، وجاء الذي أكرمه. وكلاهما فصيح، لكن الأول أكثر، وليس الثاني بقليل" (٢٢).

على أن الإسفراييني (ت ٦٨٤ هـ) قال: "ويجوز حذف العائد للعلم به، وهذا متسع في كلامهم نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان

٢٥ : ٤١ ] . ونحو ذلك . وقلما يجيء في التثنية آية من هذا الجنس إلا وحذف العائد قراءة إلا في موضعين : أحدهما : قوله تعالى : ﴿الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة : ٢ : ٢٧٥] ، والثاني قوله تعالى : ﴿وَآتَلُّ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخْنَا مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [الأعراف : ٧ : ١٧٥] (٢٣) .

وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنه يفيد بدلالة الأمثلة أن عائد الاسم الموصول "الذي" إذا كان ضميراً متصلاً منصوباً في محل نصب مفعول، لم يثبت في القرآن إلا في تينك الآيتين، فإذا جاء في آيات أخرى حذف منها في بعض ما قرئت به تلك الآيات . وهذا غير مُسَلَّم لأن إثبات عائد "الذي" المتصل المنصوب ورد في ثلاث آيات آخر، لم يقرأ في شيء منها بحذف ذلك العائد . وتلك الآيات هي : ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ [الأعراف : ٧ : ١٥٧] ، وقوله سبحانه ﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾ [الحج : ٢٢ : ٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الأنعام : ٦ : ٧١] .

هذا ، وإثبات عائد الأسماء الموصولة "من ، الذين ، التي ، ما" ، وهو ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، جاء في القرآن الكريم في آيات كثيرة . على أن ذلك قليل بالنسبة إلى حذفه (٢٤) .

### \* اسأل :

ذكر بعض الباحثين نصّاً أو مفهوماً أن الواجب في فعل الأمر من "سأل" إذا وقع ابتداءً أن تُحذف الهمزة منه ، فيقال : "سل" (٢٥) . وهو ما يعني بأخرة أن إثبات الهمزة في الأمر منه، إذا لم يُسبق بشيء ممتنع؛ وأن قول القائل من ثمة "اسأل" في ابتداء الكلام ، لا يصح .

وهذا قولٌ يعتريه الضعف ؛ لأنّ ما كان كذلك قد تمزّه العرب كما نصّ بعض علماء العربية ، وبه قرأ أبو عمرو فيما رواه عبّاس عنه . قال الفراء حين فسّر قوله تعالى : ﴿سَلُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] : " لا تمز في شيء من القرآن ، لأنها لو همزت كانت "اسأل" بألف ، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة ؛ لأنها كثيرة الدور في الكلام ... ، وقد تمزّه العرب ، فأما في القرآن فقد جاء بترك الهمزة ، وكان حمزة الزيات يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو ، مثل قوله : ﴿وَاسْأَلِ الْقُرْبَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ١٢ : ٨٢] ، ومثل قوله : ﴿فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ [يونس: ١٠ : ٩٤٠] .... " (٢٦) .

وقال ابن عطية الأندلسي حيث فسر الآية السابقة : "وقرأ أبو عمرو في رواية عباس<sup>(٢٧)</sup> عنه "اسأل" على الأصل، وقرأ قوم "اسل" على نقل الحركة إلى السين، وترك الاعتداد ذلك في إبقاء ألف الوصل على لغة من قال الحمّر" (٢٨) . فالذي ينبغي فيما أرى أن يُقال : إذا وقع فعل الأمر من "سأل" في ابتداء الكلام ، ولم يسبقه شيء ، فالأولى والأحسن أن تُحذف الهمزة منه ، فيقال : "سل" ، وإثباتها قليل . ولو قال أولئك الباحثون ذلك لكن الكلام أشبه ، ولكان مُحكماً يُطمأن إليه ، فلا يُعترض ، والله تعالى أعلم .

\* حمل الكلام على الجمع مراعاة لمعنى "كل" :

نصّ بعض الباحثين "أنّ" "كل" في غير القرآن تأتي مفيدة للجمع كما تأتي مفيدة للإفراد ، فيقال مثلاً : "كل الرجال حاضرون" ، والمعنى : جميعهم ، وفي



هذا نظر إلى المعنى بدلالة "حاضرون". ولنا أن نقول : "كل الرجال حاضر" ، والمعنى هو نفسه ، ولكن قد روعي لفظ "كل" وهو مفرد مذكر<sup>(٢٩)</sup> .

كان ذكر قبل أن كلمة "كل" جاءت في القرآن الكريم في أكثر من ثلاث مئة آية ، روعي فيها جميعا لفظها المفرد ، إلا في قوله تعالى ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران ٣ : ٩٣] ، الذي يُلمح في "كل" فيه كما قال "دلالة الجمع، وقد تحتل معنى الأفراد". ومثّل لما روعي فيه لفظ "كل" المفرد من آي القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ٢ : ٢٠] ، وقوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران ٣ : ١٨٥] ، وقوله تعالى ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكَلِهِ﴾ [الإسراء ١٧ : ٨٤]<sup>(٣٠)</sup> .

وهذا الكلام بعضه صحيح ، وبعضه فيه تخليط :

أما أن "كل" تأتي مفيدة للجمع كما تأتي مفيدة للأفراد ، فقول صحيح ؛ لأن "كل" في اللغة العربية من الكلمات التي يكون لها لفظ مفرد ومعنى جمع ، فيحمل الكلام على لفظها بالأفراد إذا حُمِلَ ، وعلى معناها -إذا حُمِلَ- بالجمع . قال ابن الشجري : "لفظها لفظ واحد، ومعناها معنى جمع، فلذلك عاد إليها ضمير واحد في قوله تعالى ﴿كُلُّ مَنْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة ٢ : ٢٨٥] ، وضمير جمع في قوله تعالى ﴿وَكُلُّ أُنُوفٍ دَاخِرِينَ﴾ [النمل ٢٧ : ٨٧] ، وأفرد خبرها في قوله تعالى ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مریم ١٩ : ٩٥] ، وجمع في قوله ﴿وَكُلُّ أُنُوفٍ دَاخِرِينَ﴾ [النمل ٢٧ : ٨٧] ..."<sup>(٣١)</sup> .

وقال الأنباري : "لَمَّا كَانَ مَفْرَدًا فِي اللَّفْظِ مَجْمُوعًا فِي الْمَعْنَى رُدَّ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ تَارَةً عَلَى اللَّفْظِ، وَتَارَةً عَلَى الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِمْ "كُلَّ الْقَوْمِ ضَرَبْتَهُ ، وَكُلَّ الْقَوْمِ ضَرَبْتَهُمْ" ، وَقَدْ جَاءَ بِهِمَا التَّرْتِيلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا نَبِيَّ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم : ١٩ : ٩٣]، فَقَالَ "آتَى" بِالْإِفْرَادِ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ؛ وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ﴾ [النمل : ٢٧ : ٨٧]، فَقَالَ "أَتَوْهُ" بِالْجَمْعِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى... " (٣٢) .

وَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ مَفْهُومُ عِبَارَتِهِ أَوَّلًا "فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ" مِنْ نَفْيِ حَمْلِ الْكَلَامِ فِي آيِ الْقُرْآنِ عَلَى الْجَمْعِ ، مِرَاعَاةً لِمَعْنَى "كُلِّ" ؛ وَمَا نَصَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ الْآخَرَ مِنْ حَصْرِ ذَلِكَ فِي آيَةٍ مُحْتَمَلَةٌ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُلَّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ...﴾ [آل عمران : ٣ : ٩٣]، فَشَيْءٌ بَعِيدٌ مِنَ الصَّحَّةِ، وَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ فِي شَيْءٍ ؛ لِأَنَّ حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى الْجَمْعِ مِرَاعَاةً لِمَعْنَى "كُلِّ" ابْتِدَاءً ، أَوْ بَعْدَ مِرَاعَاةٍ لِفِظِ "كُلِّ" ؛ مِمَّا جَاءَ كَثِيرًا فِي آيِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ (٣٣) .

وَمِنْ ذَلِكَ مِثْلًا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُلُّ لَهْفَاتُونَ﴾ [البقرة : ٢ : ١١٦] ، الرُّومُ [٣٠ : ٢٦] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون : ٢٣ : ٥٣] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كُلُّ إِلَهَاتِنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء : ٢١ : ٩٣] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ﴾ [البقرة : ٢ : ٦٠] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ وَأَسْرَوْا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [يونس : ١٠ : ٥٤] .

عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ ﴿كُلَّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران : ٣ : ٩٣] ، الَّذِي يُلَمَّحُ فِيهِ دَلَالَةٌ الْجَمْعِ كَمَا قَالَ ذَلِكَ الْبَاحِثُ ، لَيْسَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي

يقصده النحاة وعلماء العربية ههنا، لأن دلالة الجمع في هذه الآية مستفادة من قضية الآية نفسها ، ومن إضافة "كل" إلى جنس "الطعام" المعرف .  
ولو كانت تلك الدلالة المستفادة من معنى الآية وقضيتها هي ما يريده العلماء من مراعاة الجمع الذي في معنى "كل" -وهي ليست كذلك- لكان تمثيل ذلك الباحث لما روعي فيه لفظ "كل" المفرد بقوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران ٣ : ١٨٥]، وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة ٢ : ٢٠] خطأ ، لأن قضية كل منهما دالة على الجمع والاستغراق ؛ فالمقصود من الأولى أن الموت لا مفرّاً لأحد منه، فجميع النفوس لا محاله ذائقة؛ والمقصود من الثانية التنبيه إلى قدرة الله على جميع الأشياء ، لا يشدّ عن ذلك شيء .

هذا ، ولم أرَ من سلك تلك الآية ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّبِنِي إِسْرَائِيلَ...﴾ فيما كان في مراعاة الجمع الذي عليه معنى "كل". على أبي رأيت الشيخ عبدخالق عزيمة - رحمه الله - يعدّها مما روعي فيه لفظ "كل" (٣٤) .

### \* الوهم :

كان من لغة "لهجة" بعض العرب فيما نقل العلماء كسر ضمير الغائب المتصل، إن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة، يقولون: مِنْهُمْ، وَعَنْهُمْ، وَبَيْنَهُمْ ، وَمِنْهُمَا ، وَعَنْتَهُنَّ . وذلك خلاف ماجرى عليه كثيرٌ من العرب ، من كسر الهاء التي قبلها كسرة أو ياء؛ فإذا جاوزوا ذلك "كسر ما قبل الهاء ، أو وجود ياء ساكنة قبلها"، لم يكن في الهاء إلا الضم، يقولون: عَلَيْهِمْ ، وَمِنْ دُونِهِمْ ، وَمِنْهُمْ ، وبذلك قرأ أكثر القراء السبعة . وقد عزا بعض العلماء ذلك لغة "لهجة" إلى أهل نجد ، وبنو تميم ، وسعد ، وقيس (٣٥) .

العدد الرابع ، عام ١٤٢٤هـ - حوليّة كلية المعلمين في أبها

وتلك الظاهرة اللغوية : كسر ضمير الغائب المتصل ، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة ، التي سماها بعض العلماء "وهماً" ، مما أجمع العلماء على وصفه بالرداءة، فجعلوه في الرديء المذموم من اللغات ومستبشعها ، وصنّفوه في مستقج الألفاظ . على أنهم اختلفوا في نسبتها ، فمنهم من عزاها إلى قوم من ربيعه ، ومنهم من عزاها إلى كلب .

قال سيبويه : "واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون : "منهم" أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكّن حاجزاً حصيناً عندهم . وهذه لغة رديئة ، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل ، لأنك قد تجري على الأصل، ولا حاجز بينهما ، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المشابهة"<sup>(٣٦)</sup> .

وقال السيوطي فيما عقده للرديء المذموم من اللغات : "ومن ذلك الوهم في لغة كلب ، يقولون : منهم ، وعنهم ، وبينهم ، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة"<sup>(٣٧)</sup> .

وقول بعض المحدثين يسعى إلى التوفيق في عزو "الوهم" : ربما كان "القوم من ربيعة" الذين نسب إليهم سيبويه "الوهم" هم "بنو كلب"<sup>(٣٨)</sup> ، ضرب من سهو ؛ لأن "كلب" التي تُنسب إليها "الوهم" حيٌّ من قضاة"<sup>(٣٩)</sup> .

وقد سعى بعض الباحثين المحدثين إلى تفسير "الوهم" ، فرأى أن ذلك يحتمل أمرين : الأول : أن بني كلب من قضاة ، وقد ترددت مساكنهم بين تخوم الشام وما يقرب من بلاد العراق ، تأثروا بما انتشر في تلك البقاع من لغات "سامية"<sup>(٤٠)</sup> كالآرامية والعبرية، وكتناهما أثر الكسر في مثل هذه الضمائر .

الثاني : أن كسر هذه الضمائر كان صفة من صفات اللهجات الحجازية التي كان فيها - كما استقرى ذلك الباحث وقرّر - ميلٌ إلى الكسر عامة ؛ وأن

بني كلب قد تأثروا بلهجات الحجاز ، لأنهم عاشوا على حدود الشام ، أي على الطريق الذي كان يسلكه الحجازيون في تجارتهم مع بلاد الشام ، ومن ثمّ فليست بيئتهم إلا متداداً طبيعياً للبيئة الحجازية<sup>(٤١)</sup> .

ووصم "الوهم" بالرداءة، ونعته بالاستهجان و استبشاعه، وذمه؛ عندي فيه نظر لورود مثله فيما روي قراءة عن ابن عامر، وابن كثير، وابن عباس، وغيرهم. قال ابن عطية حيث فسّر قوله تعالى ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢: ٣٣] : "قال أبو علي : كلهم قرأ "أنبئهم" بالهمز وضم الهاء ، إلا ما روي عن ابن عامر "أنبئهم" بالهمز وكسر الهاء، وكذلك روى بعض المكيين عن ابن كثير ، وذلك على إتباع كسرة الهاء لكسرة الباء ، وإن حجز الساكن فحجزه لا يعتد به"<sup>(٤٢)</sup> .

قال أبو حيان : "وروي عن ابن عباس "أنبئهم" بالهمز وكسر الهاء"<sup>(٤٣)</sup> . ونصّ البتاء أن ابن مجاهد وابني غلبون "عبد المنعم وابنه طاهر" قرؤوا بكسر الهاء في قوله تعالى ﴿وَتَبَّيَّهَتْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: ١٥ : ٥١]<sup>(٤٤)</sup> . وما من أحدٍ من هؤلاء القراء إلا فيه من الضبط والحفظ وصحة النقل ، والعلم والفصاحة والأمانة والثقة ، بعضه أو كله<sup>(٤٥)</sup> ، ما تزكو به قراءته التي يعتضد بها كسر الهاء في "الوهم" . فكيف إذا كانت تلك القراءات متجهة ، تحتمل وجهين مع القياس على ما سُمع .

قال أبو علي : "فأما وجه قراءة من قرأ "أنبئهم" فكسر الهاء ، والذي قبلها همزة مخففة ، فإنّ لكسرة الهاء وجهين من القياس على ما سُمع منهم . العدد الرابع ، عام ١٤٢٤هـ \_\_\_\_\_ حولية كلية المعلمين في أبها

أحدهما : أنه أتبع كسر الهاء الكسرة التي قبلها ، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحركين .. ومما يُثبت ذلك أن أبا زيد قال : قال رجل من بكر بن وائل : أخذت هذا منه يافتي ، ومنهما ، ومنهمي ، بكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف ... ففي ما حكاه أبو زيد ما يُعلم منه أن الإتباع مع حجز الساكن بين الحركتين ، مثله إذا توالى الحركتان ، فلم يحجز بينهما شيء ، ... فكذلك قوله "أُنْبِئِهِمْ" أتبع الكسرة في الهاء الكسرة التي قبلها . والوجه الآخر : أنه لم يُعتدّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكوها ، فكأن الكسرة وليت الهاء ، والكسرة إذا وليت الهاء كُسِرَتْ نحو : به ، ... كذلك يجوز أن لا يُعتدّ به حاجزاً في قراءة ابن عامر ، وما روي عن ابن كثير... قال أبو الحسن: ﴿أُنْبِئِهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ الهاء مضمومة إذا هُمزت ، وبها نقرأ ، لأن الهاء لا يكسرهما إلا ياء أو كسرة ؛ ومن العرب من يهمز ويكسر ، وهي قراءة ، وهي رديئة في القياس ... "٤٦) .

هذا ، وكأني بقول أبي علي أشبهه بالحق من قول أبي الحسن الأخفش ؛ لأن المعلل مقدّم على المرسل . على أن أبا علي الفارسي حاد عن الجادة حيث ذكر قوله تعالى ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف : ٧ : ١١١] : وجد ابن مجاهد يغلط قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان "أرجه" بالهمز وكسر الهاء ، فاقتدى به ، وغلطها ، من أهما من الباب نفسه .

قال ابن مجاهد : "وهذا غلط ، لا يجوز كسر الهاء مع الهمز ، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة" (٤٧) .

حولية كلية المعلمين في أبها \_\_\_\_\_ العدد الرابع ، عام ١٤٢٤هـ

وقال أبو علي : (( كسر الهاء مع الهمز غلط لا يجوز ، وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة ، ولو خفف الهمزة قبلها ياء فقال "أرجيه" فكسر الهاء ؛ لم يستقم ، ... ))<sup>(٤٨)</sup> .

قال أبو حيان : "وما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة ، وأنها لا تجوز ، قول فاسد ، لأنها قراءة ثابتة متواترة روتها الأكابر عن الأئمة ، وتلقّتها الأمة بالقبول ، ولها توجيه في العربية ، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة لأنها قابلة للتغيير بالإبدال و الحذف بالنقل وغيره ، فلا وجه لإنكار هذه القراءة"<sup>(٤٩)</sup> .

هذا آخر ما رغبتُ أن أنبّه عليه في هذه النظرات التي دلّت -غير شك- بمسائلها الخمس التي سقتها بأسبابها وبيّناها ، على أن التدبّر و الاستقراء والتحقّق قطعة من العلم ، لا ينبغي أن تنفصل عنه ؛ وجوهر مقيم في منهجه وأصوله ، يُسعف القائم عليه ، ويهديه إلى حيث يكون الحق والحقيقة ، فإذا تركه وعزف عنه ضلّ عن سبيله ، ونأت عنه الحقيقة ؛ وكان منه ما لا بُدّ أن يُفهرّ لو اختُر على محك النقد و النظر ؛ وأنّ فيما يصدر عن علماء العربية والباحثين من أحكام وأقوال وآراء طائفة غير قليلة لا ينبغي التسليم بها أو قبولها ولا يجوز أن تترك على عواهنها؛ لأن فيها مالا يثبت للنقد، ولا يطيقه، بل يجب أن تُتأمّل ويُنظر فيها ؛ فما كان قبيحاً منها استُقبِح أو رُدّ ، وما كان فيه معابة عيب بها ، وما وُجد فيه ضعف أو قلق أو بُعد أو تحامل أو فساد أو خطأ تُوقّف عنده أو اعترض عليه وعقّب بما يُيدي عُواره .

## الحواشي والتعليقات :

- (١) (٢) منهج البحث في الدراسات الإسلامية ٥٢ ، ٧٠ .
- (٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، وللزجاج ٢٨٧/٣ ، والبحر المحيط ٢٨٨/٢ ، ١٢٨/٦ ، المجمع ٦٠/١ ، الخزانة ٣٩٠/٢ . والمقصود بمصطلح "اللغة" في هذه الفقرة حيث اقترن بقبيلة من القبائل العربية، أو ببعض العرب، هو ما يسميه المحدثون والمعاصرون "اللهجة". وإليه أيضاً قصدتُ في مواضع أخرى من هذه النظرات .
- (٤) انظر : الكامل للمجرد ٥٥١/٢-٥٥٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣-٩٤ .
- (٥) البيت في الخزانة ٣٩٠/٢ ، وشواهد شرح الشافية ٢٢٣/٤ .
- (٦) ديوان الأعشى ٨٩ ، وفي بعض ألفاظه اختلاف .
- (٧) إعراب القرآن للنحاس ١١٦/٢ .
- (٨) الاقتراح ٤٤ .
- (٩) البحر المحيط ٢٨٨/٢ .
- (١٠) (١٢) البيت في دقائق التصريف ٥٣٨ .
- (١١) البيت في شرح المفصل ٨٣/٩ .
- (١٣) إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٥ .
- (١٤) شرح الشاطبية ١٦٤ .
- (١٥) انظر : تفسير الطبري ١٦٢/١٥ ، الحجة ١٤٤/٥ - ١٤٥ .
- (١٦) إعراب القرآن له ٣٣١/١ .
- (١٧) البحر المحيط ٢٨٨/٢ .
- (١٨) تفسير الطبري ١٦٢/١٥ .
- (١٩) إعراب القرآن للنحاس ٤٥٧/٢ .



- (٢٠) البحر المحيط ١/٣٦٦ .
- (٢١) معاني القرآن له ٣/٢٨٧ .
- (٢٢) انظر : شرح الكافية للرضي الأسترابادي ٧/٣ — ٢٦ .
- (٢٣) الضوء المنير ٣٠٥ — ٣٠٦ .
- (٢٤) انظر : دراسات لأسلوب القرآن ق١ : ١٥٧/٣ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٠ .
- (٢٥) انظر النحو والصرف ٣٣٠ ، والواضح في الصرف ١٠٢ .
- (٢٦) معاني القرآن له ١/١٢٤ — ١٢٥ . وقراءة حمزة في ذلك ، وما كان مثله ، هي قراءة الجمهور ، ولم يترك الهمز إلا ابن كثير والكسائي . انظر : الحجة ٣/١٥٥ — ١٥٦ .
- (٢٧) الصحيح ما أثبتته هنا من المحرر الوجيز ، ط المغرب ، والذي في طبعة مصر ، وفي تفسير القرطبي ٣/٢٠ ، والبحر المحيط ٢/١٢٦ تحريف .
- (٢٨) المحرر الوجيز ٢/١٤٧ ، وانظر : الدر المصون ٢/٣٦٦ .
- (٢٩) (٣٠) اللفظ والمعنى في لغة الترتيل ١٨١ — ١٨٢ .
- (٣١) الأمالي الشجرية ١/٤٠ .
- (٣٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٤٨ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن ق١ ٢/٣٥٠ — ٣٦٠ .
- (٣٣) انظر : البحر المحيط ٨/٤٤ ، مغني اللبيب ٣/١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ .
- (٣٤) انظر له : دراسات لأسلوب القرآن ق١ ٢/٣٥٧ .
- (٣٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، ١٧٠ ، وللغراء ١/٥ ، الإتحاف ١٢٣ ، اللهجات العربية المدمومة ٨٩ ، ٩٠ .
- (٣٦) الكتاب ٤/١٩٦ .
- (٣٧) الزهر ١/٢٢٢ .
- (٣٨) انظر : اللهجات العربية المدمومة ٨٨ .
- (٣٩) انظر لسان العرب "كلب" .

(٤٠) هذا الاصطلاح يستند -على شهرته- إلى أوهام وخرافات توراتية ، وهو ليس من العلم . يمكن بحيث يمكن اعتماده والاطمئنان إليه كما يرى المحققون من أهل العلم . واستعماله هنا ليس إلا من قبيل الحرص على استيعاب القضية ، والانصراف عما يمكن أن تؤدي إليه الاصطلاحات الأخرى من ضلالة القصد ، وتنبهاً على ما في مصطلح "السامية" من بعد عن الصواب والعلم .

(٤١) انظر : في اللهجات العربية ٩٥ .

(٤٢) المحرر الوجيز ١ / ١٧٤ .

(٤٣) البحر المحيط ١ / ١٤٩ .

(٤٤) الإتحاف ٢٧٥ .

(٤٥) انظر : غاية النهاية ١ / ١٣٩ - ٣٣٩ ، ١٤٢ ، ٤٢٣ - ٤٧١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٣ ، ٤٢٦ - ٤٧٢ .

(٤٦) (٤٧) (٤٨) الحجة ١١ / ٢ - ١٤ ، ٥٨ / ٤ .

(٤٩) البحر المحيط ٤ / ٣٦٠ .

### المصادر والمراجع :

١- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر ، أحمد الدمياطي البناء .

٢- إعراب القرآن ، النحاس ، ط بيروت .

٣- الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ط بيروت .

٤- الأمالي الشجرية ، ابن الشجري ، ط بيروت .

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات بن الأنباري .

٦- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي .

٧- تفسير الطبري ( جامع البيان في تفسير القرآن ) .

٨- تفسير القرطبي ( الجامع لأحكام القرآن ، ط بيروت ) .

٩- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ط دمشق .

١٠- خزنة الأدب للبغدادي ، ط بولاق .

١١- دراسات لأسلوب القرآن ، محمد عبد الخالق عزيمة .

١٢- الدار المصون ، السمين الحلبي ، ط دمشق .

- ١٣- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، ط بغداد .
- ١٤- ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين .
- ١٥- شرح الشاطبية ( سراج القارئ ) ، علي بن عثمان بن القاصح .
- ١٦- شرح الكافية ، رضي الدين الأسترابادي ، ط بنغاري .
- ١٧- شرح المفصل ، ابن يعيش .
- ١٨- شواهد شرح الشافية ، البغدادي .
- ١٩- الضوء المنير على المصباح في النحو، الإسفراييني،رسالة ما جستير، جامعة دمشق ٢٠٠٠م.
- ٢٠- غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري.
- ٢١- في اللهجات العربية ، د . إبراهيم أنيس .
- ٢٢- الكامل ، المبرد ، ط الرسالة ، بيروت .
- ٢٣- الكتاب ، سيبويه، ط هارون .
- ٢٤- لسان العرب ، ابن منظور .
- ٢٥- اللفظ والمعنى في لغة التريل ، د . إبراهيم السامرائي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، عدد ١٠ ، ١٩٨٩ م .
- ٢٦- اللهجات العربية المذمومة ، د . عصام نور الدين ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، عدد ١٢ ، ١٩٩١ م .
- ٢٧- المحرر الوجيز ، ابن عطية الأندلسي ، ط المغرب .
- ٢٨- المزهري في علوم اللغة ، السيوطي .
- ٢٩- معنى القرآن ، الأخصش .
- ٣٠- معاني القرآن ، الفراء .
- ٣١- معاني القرآن وإعرايه ، الزجاج .
- ٣٢- مغني اللبيب ، ابن هشام ، ط الكويت .
- ٣٣- منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً ، د . فاروق حمادة .
- ٣٤- النحو والصرف ، عاصم بيطار ، جامعة دمشق .
- ٣٥- همع الهوامع ، السيوطي ، ط القاهرة .
- ٣٦- الواضح في علم الصرف ، محمد خير الحلواني .